1. مقدمة

تهدف هذه الوثيقة إلى شرح نموذج تنسيق الاستجابة للاجئين التابع للمفوضية والتفاعل مع هيكليات تنسيق الشؤون الإنسانية الأوسع نطاقاً ونظام المجموعات للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.[1] وهي تعتمد على ممارسات المفوضية الحالية وعلى تركيز جدول الأعمال التحويلي على القيادة والمساءلة والتنسيق، مع السعي لضمان التكامل والمرونة.

اللاجئون هم أشخاص فروا من الصراعات وأعمال العنف المنتشرة وتعرضوا للاضطهاد وعبروا الحدود وهم بحاجة بالتالي إلى الحماية الدولية. وبما أنهم ليسوا مواطنين في بلد اللجوء، غالباً ما يكون لدى اللاجئين احتياجات محددة متعلقة بالتوثيق والحصول على السكن والخدمات الصحية والتعليم والعمل. ويشكل وضعهم القانوني، في كثير من الحالات، عنصر ضعف في حد ذاته.

والمفوضية مسؤولة عن ضمان توفير الحماية الدولية للاجئين والسعي إلى إيجاد حلول دائمة.[2] ويبدأ التزامها في الحالات المتعلقة باللاجئين بالاستعداد ويستمر خلال مرحلة الطوارئ وينتهي فقط عندما يتم تحديد الحلول. ومن المهم الاستجابة للمجتمعات المستضيفة للحفاظ على حيز اللجوء وضمان التماسك الاجتماعي اللازم لتوفير بيئة حماية للاجئين.

آخر الأخبار المتعلقة بالنموذج المعياري:

- تخطيط استراتيجي شامل
- قيادة الشركاء (المشتركة) للقطاعات مع إمكانية استخدام قدرة المجموعة للإنجاز
- اتخاذ الترتيبات مع الشركاء لحالات الطوارئ
- تتضمن النداءات الخاصة باللاجئين متطلبات للشركاء

2. العناصر المعيارية لنموذج تنسيق شؤون اللاجئين

يشرح نموذج تنسيق شؤون اللاجئين ويوحد أفضل ممارسات المفوضية من الميدان. وهو يستند إلى مسؤولية الدول الأساسية في حماية اللاجئين وهو يعتمد إلى حد كبير على قدرات ومناهج الحكومة المستضيفة. وتخضع الاستجابات، عند الإمكان، لقيادة الحكومة المستضيفة وتعتمد على موارد اللاجئين والمجتمعات التي يعيشون فيها.

ويضمن نموذج تنسيق شؤون اللاجئين الشمولية وقابلية التنبؤ والشفافية[3]، بالإضافة إلى خطوط واضحة للمساءلة. وهو يهدف ليكون سلساً ومركّزاً على العمليات وموجهاً نحو التأثير. وتتمثل العناصر المعيارية في:

- **حشد الدعم مباشرة** بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحماية الدولية مع الحكومة المستضيفة **بواسطة ممثل المفوضية**.
- **التخطيط الاستراتيجي** لجميع مراحل الاستجابة التي يقودها الممثل مع الشركاء التشغيليين في وضع استراتيجية للحماية والحلول، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال التنمية.
- **منتدى مشاورات شامل بشأن اللاجئين** على المستوى الوطني، تتشارك في رئاسته الحكومة (حيثما أمكن) والممثل، حول الاستجابة الشاملة للاجئين.
- تولي **منسق لشؤون اللاجئين تابع للمفوضية**[4] قيادة وتنسيق استجابة متعددة القطاعات وضمان مشاركة قادة القطاعات وجميع الجهات الفاعلة على المستوى الميداني، بدعم من **فريق عمليات متعدد القطاعات** يتمتع بالخبرة والقدرة على تيسير تقييم الاحتياجات والتخطيط والرصد وإدارة المعلومات في جميع القطاعات.
- تولي **مجموعة عمل معنية بحماية اللاجئين بقيادة المفوضية** مسؤولية تنسيق خدمات الحماية وتعميم الحماية في جميع القطاعات التشغيلية الأخرى.
- **قطاعات تقديم الخدمات**، بقيادة الوزارات المعنية و/أو برئاسة الشركاء و/أو المفوضية (المشتركة). والغرض من القطاعات هو الاتصال بآليات التنمية التي تقودها الحكومة، إذا أمكن.
- **ترتيبات متعلقة بتنسيق القطاعات والإنجاز** مع عدة شركاء محتملين، لضمان استجابة قابلة للتوقع. قد ترغب الوكالات في الاستفادة من موارد المجموعة العالمية لدعم تقديم الخدمات.

---

[1] يستخدم مصطلح "مجموعة" في هذه الوثيقة للإيجاز. ويجب اعتبار أنه يشمل جميع هيكليات تنسيق الشؤون الإنسانية الدولية غير المتعلقة باللاجئين التي أنشئت لدعم الفرق المحلية المعنية بالشؤون الإنسانية بما يتماشى مع الإصلاح الإنساني.

[2] إن مهام المفوضية الدولية في مجال الحماية والتشغيل والتنسيق ناشئة عن نظامها الأساسي وقانون المعاهدات الدولية وقرارات الجمعية العامة واستنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن الحماية الدولية. أنظر أيضاً "مذكرة بشأن ولاية المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتبه"، أكتوبر 2013 (http://www.unhcr.org/526a22cb6.html).

[3] يرتبط تنسيق الحماية الدولية والمساعدة والحلول بولاية المفوضية المتعلقة باللاجئين وهو ناشئ عن مسؤولية المفوض السامي في مجال ضمان الحماية الدولية من الوقت الذي يصبح فيه الفرد لاجئاً حتى يجد حلاً، سواء كان يقيم في المجتمعات المستضيفة الحضرية أو الريفية أو في المخيمات، إلى جانب النازحين داخلياً وغيرهم من السكان المتضررين من الأزمات الإنسانية أو في غير حالات الطوارئ.

[4] وفقاً للظروف، يمكن أن يكون منسق شؤون اللاجئين ممثل المفوضية أو أحد كبار الموظفين المعينين في المفوضية وفرقاً مكيفة مع الاحتياجات.

3. الحالات المختلطة[5]: التفاعل مع نظام المجموعات

تم تصميم نموذج تنسيق شؤون اللاجئين للتكيف مع الحالات التي تتواجد فيها هيكليات المجموعة من أجل تنسيق المناهج والحد من الازدواجية. وهو يتوسع أو يتقلص بحسب خصائص الحالة (أي حجم حالة الطوارئ والمواقع الجغرافية للسكان المتضررين والقدرة على تلبية احتياجات اللاجئين).

وبغض النظر عن الشكل الذي يتخذه نموذج تنسيق شؤون اللاجئين، فإن ولاية المفوضية ومسؤولياتها تبقى هي نفسها. ومن أجل ممارسة ولايته المتعلقة بتوفير الحماية الدولية والمساعدة والحلول الدائمة، إلى جانب مسؤوليته الإشرافية، سيحافظ المفوض السامي على خط اتصال مباشر مع الحكومة، من خلال ممثله. وفي سياق العمليات، تحافظ المفوضية على هيكليات للتنسيق والإشراف التي تسمح لها بالوفاء بمسؤوليتها النهائية المتمثلة في ضمان الحماية الدولية وتقديم الخدمات للاجئين.

يتمثل المبدأ الذي يقوم عليه نهج المفوضية في الحالات المختلطة في أن العمليات المتعلقة باللاجئين ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من أي استجابة إنسانية عامة، مع الحفاظ في الوقت عينه على المرونة لتتمكن بمفردها من توفير الحماية الدولية والالتزام بأغراض المساءلة.

هناك **ست نقاط ارتباط أولية** بين نموذج تنسيق شؤون اللاجئين ونظام المجموعات:

- في جميع الحالات، **على مستوى القيادة يضطلع ممثل المفوضية** بمسؤولية حشد الدعم مع الحكومة المستضيفة ويعمل عن كثب مع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وبصفته عضواً ناشطاً في الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية، يشمل ذلك إبقاء الفريق على اطلاع على العملية المتعلقة باللاجئين على أساس منتظم.
- سيقود الممثل **نشاط التخطيط الاستراتيجي الخاص باللاجئين** مع الشركاء، معتمداً على الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لضمان التناسق مع الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقاً.
- سيشكل **الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية** أيضاً جزءاً من منتدى المشاورات الأوسع نطاقاً حول الاستجابة الشاملة للاجئين.
- **سيضمن منسق شؤون اللاجئين وفريق العمليات المتعدد القطاعات التنسيق الفعال** من خلال تبادل المعلومات مع منتديات التنسيق المشترك بين المجموعات، ودعم تنفيذ دورة البرنامج الإنساني وتعميم الحماية في المجموعات/القطاعات.
- سيستمر فريق العمل المعني بالحماية بالاجتماع، وسينسق المناهج مع مجموعة الحماية عند الإمكان.
- **ستُتخذ الترتيبات مع الشركاء في المجال الإنساني** لتسهيل تقديم الخدمات للاجئين ضمن قدرات المجموعة ولضمان تلبية المعايير.

يعتمد مدى توسيع أو تقليص نموذج تنسيق شؤون اللاجئين على الخصائص التشغيلية والاعتبارات العملية. وفي العمليات التي تكون فيها تدفقات اللاجئين مفصولة جغرافياً عن حالات الطوارئ الأوسع نطاقاً، يتوسع نطاق نموذج تنسيق شؤون اللاجئين على المستوى الميداني ليشمل هيكلية التنسيق الكاملة (القسم 2 أعلاه)؛ وعلى المستوى الشامل، يتم تنسيق استجابة اللاجئين من خلال وضع بند ثابت في جدول أعمال الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية، ومن خلال اجتماعات مشتركة مع المجموعات للتنسيق القطاعي. وفي الحالات التي يكون فيها اللاجئون والنازحون داخلياً في المنطقة الجغرافية نفسها، يمكن أن تتقلص القطاعات أو المجموعات المتعلقة باللاجئين (وفقاً للقدرات)، مع إجراء كل من التنسيق الميداني والتنسيق الشامل من خلال بند ثابت في جدول أعمال الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية ومن خلال اجتماعات مشتركة للمجموعات والقطاعات. يجب أن يشمل التنسيق تقييم الاحتياجات المشتركة والتخطيط إلخ. مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الخاصة للاجئين.

أخبار إضافية متعلقة بالأوضاع المختلطة

التبسيط والتنسيق من خلال:

- ✓ قيام الممثل بإطلاع الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية بانتظام على المسائل المتعلقة باللاجئين.
- ✓ الاعتماد على أفراد الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية للتخطيط الاستراتيجي الشامل، مع تشكيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهة ربط للعملية الإنسانية الأوسع نطاقاً.
- ✓ منسق الشؤون الإنسانية والفريق المتعدد القطاعات يتفاعل مع الهيكلية المشتركة بين المجموعات.
- ✓ تفاعل قطاعات اللاجئين مع المجموعات ودمج الاجتماعات والموارد، عند الإمكان.

[5] يشير مصطلح "الحالات المختلطة" إلى الحالات التي تُقدم فيها المساعدة للاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم المقيمين جنباً إلى جنب أو في نفس المنطقة الجغرافية، باعتبارهم سكاناً متضررين من الكوارث الطبيعية و/أو الكوارث من صنع الإنسان، والذين يتم تفعيل استجابة إنسانية دولية أوسع نطاقاً من أجلهم، بما في ذلك مجموعة أو آلية تنسيق أخرى.

4. التمويل وتعبئة الموارد

إن نظام التمويل القائم على البرنامج والتابع للمفوضية مصمم ليكون مرناً بما يكفي للتمكن من الاستجابة لتدفقات اللاجئين بغض النظر عما إذا كانت الأموال المستهدفة متوفرة على الفور. ستدعم المفوضية الشركاء التشغيليين في جمع الأموال من خلال نداء مخصص للاجئين. وفي الحالات المختلطة، حيث يتطلب حجم حالة الطوارئ وتنوع الجهات الفاعلة عملية نداء منفصلة، تضمن المفوضية التناسق مع الآليات الإنسانية الأخرى. وفي حال كان النداء المتعلق باللاجئين مدرجاً في آليات التخطيط الإنساني المشتركة، تضمن المفوضية مساهمة شاملة ومستنيرة من خلال إجراء تحليل لاحتياجات المجتمع التي تمت معالجتها من خلال آليات المجموعة.

مفوضية اللاجئين/جنيف